

## قطر للبترول توقع عقدا لتوسعة ضخمة للغاز الطبيعي المسال

خطط لرفع إنتاج الطاقة 40 في المئة بحلول 2026

والذين ربما يرون أن قطر ضمنت موطئ قدم لها في أسواق جديدة، وتملك قطر، صاحبة التكلفة الأقل لإنتاج الغاز المسال، أكبر حقل غاز في العالم، وهو حقل مشترك مع إيران، وشجعت شروطها الميسرة شركات كبرى مثل إكسون موبيل وروبال داتش شل على الجديدة للتأكد من أن حقل الشمال الضخم في السابق.

وانتظرت شركات الطاقة الكبرى عشر سنوات من أجل فرصة استثمار جديدة في قطر التي جذت مشروعات التطوير الجديدة للتأكد من أن حقل الشمال الضخم يستطيع المحافظة على مستوى الإنتاج. وتشارك إكسون وشل وتوتال وكونوكو فيليبس في محطات الغاز الطبيعي المسال القطرية، إكسون موبيل وروبال داتش شل وتوتال وكونوكوفيليبس.

وستترفع المرحلة الثانية، والمعروفة بمشروع جنوب حقل الشمال، إنتاج قطر من الغاز الطبيعي المسال إلى 126 مليون طن سنويا بحلول 2027 من 77 مليون طن سنويا في الوقت الحالي.

وقال جايلز فريير مدير الأبحاث لدى وود ماكينزي، الثلاثاء، إن الطاقة الجديدة من شرق حقل الشمال، وأعمال تطوير محطة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة مع شركة إكسون موبيل، وقرب انتهاء عقود الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل من بعض المشاريع القائمة، تعني كلها أن حجم صادرات قطر أخذ في الازدياد.

وأضاف "تقدر أنه سيكون لديها ما يزيد على 75 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال غير المتعاقد عليه للبيع بحلول عام 2027، أي حوالي 70 في المئة من محفظتها من الغاز الطبيعي المسال".

وقال فريير إنه عند سعر التعامل طويل الأجل الذي يزيد قليلا على أربعة دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، فإن إنتاج الغاز الطبيعي المسال القطري يقع في أسفل منحني تكلفة الغاز الطبيعي المسال العالمي، إلى جانب مشروعات القطر الشمالي الروسية.

ولفت إلى أن "قطر تسعى وراء حصنها في السوق ومن المرجح أن يضغط قرار الاستثمار النهائي هذا على موزدي الغاز الطبيعي المسال الذين في مرحلة ما قبل اتخاذ القرار الاستثماري النهائي،

قامت قطر بخطوة إضافية في طريق تنفيذ خطتها لتوسيع حقول الغاز المسال وذلك بتوقيع عقد للمرحلة الأولى من مشروعها لتوسعة حقل الشمال، بهدف رفع إنتاج الغاز الطبيعي ضمن برنامج الدوحة لمضاعفة إيرادات الغاز.

الدوحة - وقعت قطر للبترول، أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، عقدا للمرحلة الأولى من مشروعها لتوسعة حقل الشمال بهدف رفع إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي المسال 40 في المئة سنويا بحلول 2026.

وقالت وود ماكينزي للاستشارات إن التوسعة، التي سترفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر إلى 110 ملايين طن سنويا من 77 مليون طن سنويا، هي أكبر مشروع غاز طبيعي مسال منفرد تتم الموافقة عليه على الإطلاق.

وقعت قطر للبترول العقد، الذي يغطي أعمالا هندسية رئيسية على البر والبنية التحتية والتشييد، لمشروع التوسعة المعروف باسم شرق حقل الشمال الأثني عشر مشروع مشترك بين شويو وتكنيك.

وقال الرئيس التنفيذي لقطر للبترول سعد الكعبي في مؤتمر صحفي في بعد إن "الإنتاج من تلك المرحلة سيبدأ بحلول الربع الرابع من 2025 وسيصل إلى الطاقة الكاملة بحلول أواخر 2026 أو أوائل 2027".

وأضاف أن "التكلفة الإجمالية للمشروع ستكون 28.7 مليار دولار، مما يجعله أحد أكبر الاستثمارات في القطاع في السنوات الأخيرة وأكبر طاقة غاز طبيعي مسال بنيت على الإطلاق".

وقال الكعبي، وهو أيضا وزير الطاقة في قطر، إنه بالرغم من استعداد قطر للبترول لتطوير حقل الشمال بغيرها، فإن عملية العطاءات لشركات النفط العالمية لتولي حصة تصل إلى 30 في

الجزء من حصة قطر للبترول، وهو مشروع مشترك بين شويو وتكنيك.

وقال الكعبي في مؤتمر صحفي في بعد إن "الإنتاج من تلك المرحلة سيبدأ بحلول الربع الرابع من 2025 وسيصل إلى الطاقة الكاملة بحلول أواخر 2026 أو أوائل 2027".

وأضاف أن "التكلفة الإجمالية للمشروع ستكون 28.7 مليار دولار، مما يجعله أحد أكبر الاستثمارات في القطاع في السنوات الأخيرة وأكبر طاقة غاز طبيعي مسال بنيت على الإطلاق".

وقال الكعبي، وهو أيضا وزير الطاقة في قطر، إنه بالرغم من استعداد قطر للبترول لتطوير حقل الشمال بغيرها، فإن عملية العطاءات لشركات النفط العالمية لتولي حصة تصل إلى 30 في

الجزء من حصة قطر للبترول، وهو مشروع مشترك بين شويو وتكنيك.

وقال الكعبي في مؤتمر صحفي في بعد إن "الإنتاج من تلك المرحلة سيبدأ بحلول الربع الرابع من 2025 وسيصل إلى الطاقة الكاملة بحلول أواخر 2026 أو أوائل 2027".

وأضاف أن "التكلفة الإجمالية للمشروع ستكون 28.7 مليار دولار، مما يجعله أحد أكبر الاستثمارات في القطاع في السنوات الأخيرة وأكبر طاقة غاز طبيعي مسال بنيت على الإطلاق".

وقال الكعبي، وهو أيضا وزير الطاقة في قطر، إنه بالرغم من استعداد قطر للبترول لتطوير حقل الشمال بغيرها، فإن عملية العطاءات لشركات النفط العالمية لتولي حصة تصل إلى 30 في

الجزء من حصة قطر للبترول، وهو مشروع مشترك بين شويو وتكنيك.

وقال الكعبي في مؤتمر صحفي في بعد إن "الإنتاج من تلك المرحلة سيبدأ بحلول الربع الرابع من 2025 وسيصل إلى الطاقة الكاملة بحلول أواخر 2026 أو أوائل 2027".



بازين تونس يشتعل بارتفاع سعر البرنت

## ارتفاع أسعار النفط يضغط على الميزانية العامة في تونس

انتعاشة الخام تزيد كلفة دعم المحروقات وتربك التوازنات

تحمّل انتعاشة سعر برميل النفط عالميا إشارات سلبية على الاقتصاد التونسي، حيث دفعت إلى رفع أسعار المحروقات وبالتالي زيادة كلفة الدعم ما يزيد الضغوط على الموازنة العامة ويهدد بارتفاع التضخم وتجزر أسعار المواد الأساسية.

وفي وقت سابق حذّر صندوق النقد الدولي، من أن العجز في الموازنة التونسية قد يرتفع إلى أكثر من 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في حال لم يتم ضبط كتلة الأجور ومراجعة الدعم المخصص للطاقة والتحويلات إلى الشركات العامة.

وكانت تونس قد تمكنت خلال الموجة الأولى لتفشي جائحة كورونا من ادخار المخصصات المالية التي كانت موجهة لدعم المحروقات نظرا لانخفاض أسعارها آنذاك إلى حدود 18 و20 دولارا مما مكن من توجيه هذه الموارد نحو جهود مكافحة الوباء.

وتم ضبط احتمال سعر البرميل في قانون الموازنة للعام الماضي بـ65 دولارا ما مكن من ربح هذه الأموال التي خصصت لدعم المحروقات في تقليص العجز التجاري ومساعدة الشركات والأفراد المتضررين من الجائحة.

وأشار عجبوني إلى أن "قانون الموازنة للعام 2021 اعتمد على توقعات خاطئة بخصوص النمو وسعر صرف الدينار، لافتا إلى أنه "أخذ بعين الاعتبار انطلاق عمل حقل نوارنة بكامل طاقته الإنتاجية وهو أمر غير ممكن بالنظر إلى صعوبات مالية وتقنية تتعلق بالمستثمر الأجنبي الشريك في المشروع".

وأشار عجبوني إلى أن "قانون الموازنة للعام 2021 اعتمد على توقعات خاطئة بخصوص النمو وسعر صرف الدينار، لافتا إلى أنه "أخذ بعين الاعتبار انطلاق عمل حقل نوارنة بكامل طاقته الإنتاجية وهو أمر غير ممكن بالنظر إلى صعوبات مالية وتقنية تتعلق بالمستثمر الأجنبي الشريك في المشروع".

وأشار عجبوني إلى أن "قانون الموازنة للعام 2021 اعتمد على توقعات خاطئة بخصوص النمو وسعر صرف الدينار، لافتا إلى أنه "أخذ بعين الاعتبار انطلاق عمل حقل نوارنة بكامل طاقته الإنتاجية وهو أمر غير ممكن بالنظر إلى صعوبات مالية وتقنية تتعلق بالمستثمر الأجنبي الشريك في المشروع".

وأشار عجبوني إلى أن "قانون الموازنة للعام 2021 اعتمد على توقعات خاطئة بخصوص النمو وسعر صرف الدينار، لافتا إلى أنه "أخذ بعين الاعتبار انطلاق عمل حقل نوارنة بكامل طاقته الإنتاجية وهو أمر غير ممكن بالنظر إلى صعوبات مالية وتقنية تتعلق بالمستثمر الأجنبي الشريك في المشروع".

وأشار عجبوني إلى أن "قانون الموازنة للعام 2021 اعتمد على توقعات خاطئة بخصوص النمو وسعر صرف الدينار، لافتا إلى أنه "أخذ بعين الاعتبار انطلاق عمل حقل نوارنة بكامل طاقته الإنتاجية وهو أمر غير ممكن بالنظر إلى صعوبات مالية وتقنية تتعلق بالمستثمر الأجنبي الشريك في المشروع".

وأشار عجبوني إلى أن "قانون الموازنة للعام 2021 اعتمد على توقعات خاطئة بخصوص النمو وسعر صرف الدينار، لافتا إلى أنه "أخذ بعين الاعتبار انطلاق عمل حقل نوارنة بكامل طاقته الإنتاجية وهو أمر غير ممكن بالنظر إلى صعوبات مالية وتقنية تتعلق بالمستثمر الأجنبي الشريك في المشروع".

وأشار عجبوني إلى أن "قانون الموازنة للعام 2021 اعتمد على توقعات خاطئة بخصوص النمو وسعر صرف الدينار، لافتا إلى أنه "أخذ بعين الاعتبار انطلاق عمل حقل نوارنة بكامل طاقته الإنتاجية وهو أمر غير ممكن بالنظر إلى صعوبات مالية وتقنية تتعلق بالمستثمر الأجنبي الشريك في المشروع".



سنا عونى صحافية تونسية

تونس - دفع ارتفاع أسعار النفط عالميا تونس إلى زيادة أسعار المحروقات ما يزيد الضغوط على كلفة الدعم ويضاعف مخاطر ارتفاع الأسعار والتضخم، بفعل عدم دقة توقعات قانون الميزانية والهشاشة أمام تحمل مفاجات الخام مما يربك التوازنات المالية.

ورفعت تونس مؤخرا أسعار الوقود بنحو 2 في المئة، في محاولة لمواجهة عجز الميزانية، وهذه هي أول زيادة منذ عامين بحسب ما أعلنت وزارة الطاقة التونسية.

وارتفع سعر برميل النفط عالميا بنسبة 1.26 في المئة ليسجل 60.19 دولار في وقت انتعشت فيه الأسواق على خلفية إطلاق اللقاحات، وتراجع سرعة انتشار العدوى بفيروس كورونا.

وكانت الحكومة التونسية قلصت أسعار الوقود ثلاث مرات العام الماضي إذ انخفضت أسعار النفط في السوق العالمية.

وأشارت وزارة الطاقة إلى أن سعر لتر البنزين سيرتفع من 1.915 دينار إلى 1.955 دينار.

وكان صندوق النقد الدولي قد حذر هذا الشهر من أن عجز الميزانية في تونس قد يتجاوز 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إذا لم تطبق الحكومة إصلاحات ضرورية منها السيطرة على دعم الطاقة.

وتواجه تونس مصاعب اقتصادية غير مسبوق، إذ بلغ العجز المالي 11.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، وهو أعلى مستوى في قرابة أربعة عقود.

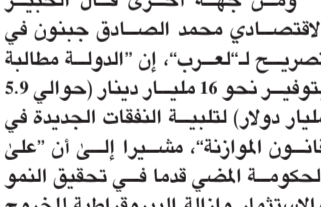
ويجمع خبراء اقتصاديون على أن الاقتصادات الهشة المستوردة للنفط لا تتحمل تقلبات أسعار الخام، نظرا لاعتمادها على توقعات تحتمل الخطأ بخصوص سعر برميل النفط ما يتسبب في إرباك توازناتها وزيادة الضغوط على كلفة الدعم كما هو الحال بالنسبة إلى تونس.

وقال النائب بالبرلمان التونسي وعضو لجنة المالية هشام عجبوني في تصريح لـ"العرب"، إن "هذه الزيادة في أسعار النفط ناتجة عن سياسة التعديل الآلي التي طلبها صندوق النقد الدولي لترشيد الدعم خصوصا في مجال المحروقات وهو أمر متوقع".

ورجح النائب أن "تعاود أسعار المحروقات في تونس الارتفاع بالنظر إلى وصول سعر برنت حاجز الـ60 دولارا وبدء عودة النمو الاقتصادي في العالم، مما سيجعل أسعار المحروقات إلى الارتفاع مجددا بعد انخفاضها خلال ذروة انهيار أسعار الخام فضلا عن ارتفاع أسعار المواد الأساسية تدا لارتفاع الدعم ما سيتسبب في زيادة التضخم".



محمد الصادق جبنون الخلل يكمن في بنية الاقتصاد الذي لا يدفع إلا إلى الاقتراض



هشام عجبوني توقعات النمو الخاطئة تزيد الضغوط على المالية العامة

ومن جهة أخرى قال الخبير الاقتصادي محمد الصادق جبنون في تصريح لـ"العرب"، إن "الدولة مطالبة بتوفير نحو 16 مليار دينار (حوالي 5.9 مليار دولار) لتلبية النفقات الجديدة في قانون الموازنة"، مشيرا إلى أن "على الحكومة المضي قدما في تحقيق النمو والاستثمار وإزالة البيروقراطية للخروج من أزمتها".

وأضاف جبنون على أن "تحقيق نسبة إعادة نمو النمو التي تعد أحسن وسيلة لتخفيف التدابن"، مشيرا إلى أن "الخلل يكمن في بنية الاقتصاد الذي لا يدفع إلا للاقتراض والحلول الترقيعية ولا يخلق الثروة بسبب البيروقراطية المعقدة والقوانين البالية".

وشدّد جبنون على أن "تحقيق نسبة النمو مرتبط بتسريع اللقاحات"، مبينا أن "الضروري اليوم إرساء قانون المالية 52 مليار دينار في 2021 مسجلة ارتفاعا من 7.6 مليار في 2010".

وقال عجبوني "أوجه سؤالي إلى الحكومة ماهي كلفة هذه النفقات الجديدة وكيف سيتم تمويلها"، معتبرا أن "الحكومة تنتهج طريق التسوف الذي سيكون له كلفة اجتماعية عالية".

وفي هذا السياق كان معتمد الكاسور قد أعلنوا خلال الأيام القليلة الماضية إهمال الحكومة بضعة أيام لتفعيل اتفاقيتها مهديين بالتصعيد وعلق محطات الإنتاج الأمر الذي يهدد بتعميق الاحتقان الاجتماعي والشعبي.

ويرى خبراء أن الحكومات المتعاقبة في تونس طيلة العشر سنوات الأخيرة أوغلت في سياسة شراء السلم

## تجار لبنان يحتجون ضد تهديد الإغلاق الاقتصادي

بيروت - عبرت منظمات التجارة اللبنانية عن رفضها لتمديد قرار الإغلاق الاقتصادي حيث نفتت سلسلة من الاحتجاجات، مطالبة الحكومة بإيجاد صيغة تلام بين الضرورات الصحية والحاجة الاقتصادية خصوصا بعد تسبب القيود في خسائر كبيرة للتجار.

وقالت جمعية تجار البنون في بيان "تمديد فترة الإغلاق لمدة تتخطى قدرة أي مؤسسة تجارية على التحمل اقتصاديا أتى من دون إبداء أي نية لدى المسؤولين لمساعدة المؤسسات المتضررة".

وأشارت الجمعية إلى أن "الاجتماعية المعنى إلى فرض القانون من حيث احترام التباعد وغيره من شروط محاربة تفشي الوباء، عوضا عن تمديد مدة الإغلاق القاتل اقتصاديا لكافة المؤسسات التجارية".

ويأتي هذا البيان بعد تنفيذ أصحاب المحال التجارية في مدينة صور وقفة احتجاجية ضد قرار الإغلاق. والقي عضو جمعية تجار صور غزوان حلواني كلمة باسمهم عدّ فيها "النكسات التي تتعرض لها مختلف القطاعات".

وقال "ما وصلنا إليه اليوم شكّل منعطفًا خطيرا يمكن أن يؤدي إلى كارثة حقيقية تحتم على أصحاب المحال التجارية إقفال مؤسساتهم".

وتابند السلطات "إعادة النظر بهذه القرارات التي أنهت مواسم التجار، ونأمل من وزارة الاقتصاد تعويض أصحاب المحال التجارية واتخاذ

الإجراءات الصحية وفتح أبواب أرزاق الناس ومحاسبة كل مخالف".

وتطلعت جمعية تجار صيدا وأصحاب مهن حرة وتقابيون في مدخل سوق صيدا التجاري عند ساعة النجمة في المدينة احتجاجا على عدم شمولهم بالمرحلة الأولى من إعادة الفتح التدريجي للقطاعات.

وشارك في الاعتصام الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب أسامة سعد ورئيس جمعية تجار صيدا علي الشريف.

والقي سعد كلمة قال فيها "إن الظروف الصحية التي يمر بها لبنان خطيرة جدا خصوصا أنه لا يملك قدرات مالية وإدارية، إلا أنه يملك الكفاءات الطبية والصحية غير أن القطاع الصحي قد استفد طاقته مع ارتفاع عدد الإصابات".

وشدد على "أهمية الإنعاش إلى جانب الوضع الصحي، خصوصا وأن الوضع الاقتصادي



كورونا يضاعف متاعب تجار لبنان